

شرف - إخاء - عدل

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

وزارة المالية



إن وزير المالية بعد الاطلاع على:

القانون النظمي رقم 039 - 2018 الصادر بتاريخ 09 أكتوبر 2018 الذي يلغى ويحل محل القانون رقم 78-011
الصادر بتاريخ 19 يناير 1978 المتضمن القانون النظمي المتعلق بقوانين المالية؛
المرسوم رقم 157 - 2007 الصادر بتاريخ 6 سبتمبر 2007 المتعلق بمجلس الوزراء وصلاحيات الوزير الأول

والوزراء؛

المرسوم رقم 119-2023 الصادر بتاريخ 4 يوليو 2023 المتضمن تعيين أعضاء الحكومة؛

المرسوم رقم 196-2019 الصادر بتاريخ 14 أكتوبر 2019 المحدد لطرق وإجراءات ودوره البرمجة الميزانية؛

المرسوم رقم 186-2019 - الصادر بتاريخ 31 يوليو 2019 المتضمن النظام العام لتسهيل الميزانية والمحاسبة

العمومية؛

المرسوم رقم 349 - 2019 الصادر بتاريخ 09 سبتمبر 2019 المحدد لصلاحيات وزير المالية وتنظيم الإدارة

المركبة لقطاعه؛

يقر

المادة الأولى: تطبيقاً لترتيبات المادة 239 من المرسوم رقم 186-2019 المتضمن النظام العام لتسهيل الميزانية والمحاسبة العمومية؛
حيث يهدف هذا المقرر إلى إنشاء الإطار المرجعي للرقابة الداخلية الميزانية للدولة (ردم)، والذي يلحق محتواه بهذا المقرر ويشكل جزءاً لا يتجزأ منه،

المادة 2: يكلف الأمين العام لوزارة المالية والمدير العام للميزانية، كل في ما يعنيه، بتطبيق هذا المقرر الذي سينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

12 SEPT 2023

حرر في أنواكشوط، بتاريخ

إسلام محمد امباردي

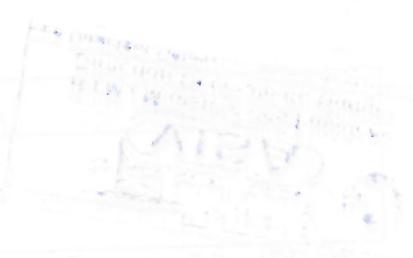


التوزيع:

2	و.ا.	•
2	وأع. درج	•
2	و.م	•
2	مع.ت.ت.ن.ج.ر	•
2	مع.د	•
2	ر.م.د	•
2	ر.م.و	•
2	مع.م.و	•
2	ج.د	•
34	جميع القطاعات	•
2	الأرشيف الوطني	•

1940-1941

July 1941



الجمهورية الإسلامية الموريتانية
شرف - إخاء - عدل



وزارة المالية

الإطار المرجعي للرقابة الداخلية الميزانية للدولة



المحتويات

1. مقدمة

1.1. الرقابة الداخلية الميزانية

1.2. أهداف الإطار المرجعي

2. تطبيق الإطار المرجعي على المستوى الوزاري

3. الأهداف، التعريفات، رافعات ونطاق الرقابة الداخلية الميزانية (ردم)

3.1. أهداف الرقابة الداخلية الميزانية

3.2. التعريفات

3.2.1. معايير تقييم جودة المحاسبة الميزانية

3.2.2. استدامة البرمجة

3.3. رافعات ردم

3.4. مجال ردم

3.5. مكونات ردم

3.6. مناخ ملائم للتحكم في المخاطر

3.7. مسؤولون مشاركون

3.8. هيئة للتحكيم وقيادة التسيير في الوزارة

3.9. تنظيم مناسب

3.10. مسؤوليات وصلاحيات محددة بوضوح

3.11. إجراءات محددة ومنتشرة

3.12. كفاءات معينة

3.13. تقييم المخاطر

3.14. تحديد ونشر الأهداف الميزانية

3.15. تحديد المخاطر الميزانية الرئيسية

3.16. إدارة التغيير

3.17. أنشطة الرقابة

3.18. تطبيق القواعد والإجراءات

3.19. التكيف المستمر لجهود الرقابة مع المخاطر والتحديات

3.20. المعلومات والاتصال

3.21. جودة وتوفير المعلومات ونظم المعلومات

3.22. أمن المعلومات ونظم المعلومات

3.23. الاتصال

3.24. الاتصال الداخلي



12	2.3.4.4 الاتصال الخارجي
12	5.4 إدارة نظام ردم
12	1.5.4 العناصر العامة لتنظيم ردم
13	2.5.4 متابعة نظام الرقابة الداخلية
13	3.5.4 تقييم نظام ردم
13	4.5.4 تنظيم تقارير ردم
13	5.5.4 القيام بتقييمات عرضية لنظام الرقابة الداخلية
14	6.5.4 استخدام تقييمات ردم
14	5. الفاعلون في نظام ردم
14	1.5 الفاعلون في نظام ردم على مستوى الوزارة
14	1.1.5 مسؤول سياسة ردم
15	2.1.5 مسؤولو ردم على جميع المستويات في الادارة المركزية والمصالح الجهوية
15	2.5 اللجنة الوزارية للتدقيق الداخلي
15	3.5 الوزير المكلف بالمالية



1. مقدمة

يندرج إنشاء الإطار المرجعي للرقابة الداخلية الميزانية للدولة في إطار تطبيق القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية، ولا سيما مادته الثانية التي تنص على أن تسخير المالية العامة يسعى إلى تحقيق أهداف:

- الاقتصاد، من خلال الحرص على الحصول على عوامل إنتاج خدمات عامة ذات جودة بأفضل سعر؛
- الفعالية، من خلال ضمان توافق النتائج مع الأهداف المحددة؛
- النجاعة، من خلال ضبط تكاليف إنتاج الخدمة العامة.

أكد المرسوم رقم 2019-186 المتعلق بالقواعد العامة للتسخير الميزاني والمحاسبة العامة على هذه الأهداف في المادة 62 قبل أن ينص في المادة 239 على أن "كل وزارة تضع منهاجاً للرقابة الداخلية الميزانية والرقابة الداخلية المحاسبية".

بالتالي، يشكل إنشاء منهج للرقابة الداخلية الميزانية التزاماً قانونياً وتنظيمياً يهدف إلى ضبط التسخير.

1.1. الرقابة الداخلية الميزانية

ت تكون الرقابة الداخلية الميزانية (ردم)، التي يتم تقديم إطارها المرجعي في هذا الملحق، من جميع الإجراءات المنظمة والتي يقوم بها المسؤولون على جميع المستويات لضبط تسخير أنشطتهم من أجل توفير المعلومات حول المحاسبة الميزانية وضمان تحقيق الاستدامة الميزانية.

في هذا السياق، يتتيح ردم التأكيد من احترام الترخيص المصدق عليه في إطار قانون الميزانية للسنة و/أو القانون المعدل، وكذلك تقديم معلومات مالية وميزانية ذات جودة، في أبعادها السنوية وعبر السنوية ومتعددة السنوات، وفقاً للمعايير سارية المفعول.

إنه يشكل جزءاً من الرقابة الداخلية العامة التي يجب وضعها حيز التنفيذ من قبل كل قطاع لضبط المخاطر التي يتعرض لها. الشيء الذي يتطلب وضع أدوات للتحكم في المخاطر ملائمة لكل قطاع بناءً على مستوى وحجم هذه المخاطر.

يركز ردم على تحقيق أهداف جودة المحاسبة الميزانية واستدامة الميزانية، وبالتالي يساهم بشكل كامل في حكامة القطاعات الوزارية. بالمقابل، لا يتعلق بضبط الأنشطة الفنية، ولا يهدف إلى التأكيد من تحقيق أهداف مهام هذه الأخيرة أو جودة تسخيرها.

2.1. أهداف الإطار المرجعي

يهدف الإطار المرجعي الحالي للرقابة الداخلية الميزانية للدولة (ردم) إلى تحديد الإطار المنهجي الشامل القابل للتطبيق على المصا لح المركزية واللامركزية للدولة. يحدد الإطار العام والمرجعي للرقابة الداخلية الميزانية الذي



يتيح للوزارات وضع إطارات مرجعية خاصة بالرقابة الداخلية الميزانية وفقاً للوائح السارية وانسجاماً مع المعايير والمارسات الجيدة المعترف بها في هذا المجال على الصعيد الدولي. يعتبر تطبيق الرقابة الداخلية الميزانية مفيداً للإدارة ولموظفي الدولة. وفي هذا الصدد، يسمح للوزارات من بين أمور أخرى بما يلي:

- ✓ تحسين جودة إعداد الميزانية،
- ✓ أمثلية خيارات التسيير بالنسبة للأهداف المتبعة،
- ✓ تحسين قيادة وتسهيل التسيير،
- ✓ تحسين مستوى تنفيذ الميزانية المخصصة،
- ✓ وضبط الرقابة على المخاطر والتحديات من خلال التخفيف التدريجي للرقابة القبلية التي يمارسها المراقب المالي.

بالنسبة للوكلاء العموميين، يسمح إنشاء الرقابة الداخلية الميزانية بما يلي:

- ✓ توضيح وتأمين المهام الملقاة على عواتقهم من خلال إزالة عوامل عدم اليقين بشأن القواعد المطبقة أو الإجراءات المطلوب اتباعها، من خلال الوثائق وتتبع العمليات المنجزة،
- ✓ تحديد تنظيم العمل بشكل أفضل في إطار جدول زمني محدد ومحترم،
- ✓ تخفيف الأنشطة الجزئية من خلال التوليف بين الممارسات الجيدة ومشاركة قاعدة مشتركة من الطرق المحددة مسبقاً،
- ✓ تخفيف تدريجي للرقابة القبلية.

2. تطبيق الإطار المرجعي على المستوى الوزاري

يجب على الوزارات، كل على حدة، تنزيل (تفصيل) ردم وفقاً لخصوصياتها وطبقاً للعناصر المطلوبة حسب التصنيف الهرمي للمخاطر التي سيتم تحديدها. يجب أن تتحترم الإطارات المرجعية الوزارية للرقابة الداخلية الميزانية المرجعيات المحددة في هذا الملحق من المقرر الذي يحدد الإطار المرجعي للرقابة الداخلية الميزانية. يجب أن تتضمن الأطر المرجعية الوزارية المستوفاة من تنزيل الإطار المرجعي الحالي للرقابة الداخلية الميزانية للدولة ما يلي:

- ✓ تحديد سياسة الرقابة الداخلية الميزانية.
- ✓ تنظيم هيكل الرقابة الداخلية الميزانية.
- ✓ تنفيذ خطة عمل وفقاً للمخاطر المحددة من قبل الوزارة بما في ذلك عملياتها المهنية والمستوى الحرج للمخاطر المحددة.



لهذا الغرض، ستنستغل الوزارات التناغم مع تنظيم الرقابة الداخلية المحاسبية والهيئات المسؤولة عن الإشراف والتدقيق الداخلي الحالي و/أو المستقبلية.

3. الأهداف، التعريفات، رافعات ونطاق الرقابة الداخلية الميزانية (ردم)

1.3. أهداف الرقابة الداخلية الميزانية

وفقاً للمادة 239 من المرسوم الذي ينظم القواعد العامة للتسخير الميزاني والمحاسبة العامة "تهدف الرقابة الداخلية الميزانية إلى التحكم في المخاطر المتعلقة بتحقيق أهداف جودة مسک المحاسبة الميزانية، واستدامة البرمجة وتنفيذها".

2.3. التعريفات

1.2.3. معايير تقييم جودة المحاسبة الميزانية

يمكن تقييم جودة المحاسبة الميزانية وفقاً للمعايير التالية:

✓ الواقعية:

- ينشأ استهلاك اعتمادات التعهد من التعهدات التي تلزم الدولة قانونياً.
- استهلاكات اعتمادات الدفع تتوافق مع المبالغ التي تم دفعها فعلياً.
- يتم ربط المدفوعات بالتعهد الصحيح.
- الإيرادات تتعلق بالتحصيل.

- استهلاكات سقوف تراخيص الوظائف تترجم حركة الوظائف المعنية داخل الدولة.

✓ التبرير:

يتم تبرير العناصر المحاسبة بشكل صحيح من خلال وثيقة إثبات.

✓ العرض والمعلومة الجيدة:

توصف تراخيص واستهلاكات الاعتمادات، وعمليات النفقات والإيرادات، والقواعد المالية وفقاً لقواعد العرض وذلك بغرض ضمان الوضوح.

✓ الصدق:

تطبق قواعد الميزانية لترجمة معرفة الأمر بالصرف والمحاسب بشأن واقع وأهمية العناصر المحاسبة، في إطار احترام القوانين واللوائح.

✓ الدقة:



تحضع التعهادات القانونية للتقدير بأقصى قدر من الدقة وليس بشكل جزافي، متضمنة جميع العناصر المعروفة وبمقدار المبلغ المحدد.

✓ العمومية:

تحسب جميع التعهادات والدفوعات والإيرادات واستهلاكات تصاريح وظائف الدولة.

✓ عدم التعويض:

تحسب التعهادات والدفوعات والإيرادات دون مقاومة بينها.

✓ التخصيص:

يتم تسجيل التعهادات والمدفوعات والإيرادات، واستهلاكات تراخيص الوظائف مع جميع المعلومات المتعلقة بالتصنيفات المعتمدة بها.

✓ الربط بالفترة الصحيحة:

يتم تسجيل التعهادات والمدفوعات والإيرادات واستهلاكات تراخيص وظائف الدولة التي ترتبط بفترة محاسبة محددة منذ نشوء الحق أو الالتزام خلال السنة المالية.

✓ الربط بالسنة المالية الصحيحة:

يتم ربط التعهادات والمدفوعات والإيرادات واستهلاكات تراخيص وظائف الدولة بالسنة المالية التي وقع فيها الحدث المسبب.

2.2.3. استدامة البرمجة

تطبق الاستدامة الميزانية على برمجة الميزانية في بداية الفترة، وعلى متابعتها وتحيينها أثناء السنة، وكذلك على تنفيذ الميزانية نفسها. وكما هو محدد في المادة 75 من المرسوم المتعلق بالنظام العام لتسهيل الميزانية والمحاسبة العمومية، "يتبع على البرمجة وتنفيذها أن تدعم استقرار المالية العامة وأن تستجيب للتزامات الدولة بشأن التوازنات الميزانية والمالية".

يجب أن تكون البرمجة الميزانية شاملة وتفطي الأعباء المتكررة المستحدثة، وكذلك النفقات التي لا يمكن تجنبها وجميع النفقات الإلزامية (ال التعاقدية والاتفاقية وغيرها).

تضمن استدامة الميزانية تنظيم التسيير بطريقة تاحترم الترخيص البرلماني في أبعاده السنوية وممتدة السنوات. يجب التأكد من تطبيق ردم وبالتالي السماح بمشاركة شروط:

- تحديد العناصر المختلفة لمحاسبة الميزانية؛

- ضبط استدامة الميزانية مع احترام المبادئ الأساسية للمالية العمومية.



3.3. رافعات ردم

يجب على الوزارات اتخاذ الإجراءات الضرورية لوضع ردم موضع التنفيذ ويعتمد ذلك على:

- ✓ المعايير المحاسبية المتعلقة بالميزانية؛
- ✓ الإجراءات المؤثقة بشأن عمليات الميزانية (الأدلة واللوائح والتوجيهات، وما إلى ذلك)؛
- ✓ أدوات الدعم لبرمجة الميزانية والمحاسبة؛
- ✓ خريطة ونظام مراقبة المخاطر فيما يتعلق بأهداف ردم.
- ✓ الهياكل المسئولة عن إدارة الرقابة الداخلية على مختلف مستويات المسؤولية؛
- ✓ هياكل التدقيق الداخلي الوزارية المسئولة بشكل خاص عن تقييم ردم والمساعدة في تحسينه؛
- ✓ نظام الاتصال والإبلاغ.

4.3. مجال ردم

يقتصر النطاق الذي يغطيه ردم على تحقيق أهداف الجودة الخاصة بمحاسبة الميزانية واستدامة الميزانية، والتي تم تحديد معاييرها أعلاه.

وبالتالي، لا يهدف ردم إلى ضمان تحقيق أداء السياسات العامة أو تسييرها. كما أنه لا يتعلق بمراقبة جودة جميع المعلومات الواردة في الوثائق الميزانية المرفقة بمشاريع قوانين المالية.
يتعلق ردم برقابة الانضباط مع قواعد الميزانية.

وبالتالي، فيما يتعلق بسلسلة النفقات، فإن ردم:

- يركز على البرمجة الميزانية للتسيير القائم على برمجة الأنشطة وتحديد الاعتمادات والتعهد بالنفقات؛
- يستفيد من أعمال الرقابة المحاسبية الداخلية على نوعية المدفوعات وعمليات نهاية التسيير.
- يساهم، من حيث موثوقية الالتزامات، في جودة المحاسبة العامة.

4. مكونات ردم

يجب أن تعتمد أنظمة ردم على خمس مكونات:

- بيئة ملائمة لإدارة المخاطر؛
- تقييم المخاطر؛
- أنشطة الرقابة؛
- معلومات واتصال؛
- إدارة نظام ردم.



بالنسبة لكل عنصر من هذه المكونات، فإن العناصر التي تجعل من الممكن تخفيف المخاطر المتعلقة بأهداف ردم بشكل أكثر تحديداً سيتم تفصيلها بشكل خاص.

تقوم الوزارة بتنفيذ كل مكون وفقاً للخيارات الاستراتيجية لتطبيق ردم التي تم تقريرها مسبقاً في سياسة ردم المذكورة أعلاه.

1.4. مناخ ملائم للتحكم في المخاطر

تشكل بيئة إدارة المخاطر الأساسية الذي يمكن انطلاقاً منه وضع المكونات الأخرى للرقابة الداخلية. ويجب أن تتميز هذه البيئة بإشراك المسؤولين، وإنشاء هيئة تحكيم وقيادة للتسخير العام داخل الوزارة المعنية، وتنظيم مناسب ومكيف، ومسؤوليات وسلطات محددة بوضوح، وإجراءات واضحة وموزعة بشكل صحيح، مع تعبئة المهارات المطلوبة.

1.4.1. مسؤولون مشاركون

تعتمد بيئة إدارة المخاطر على مشاركة مسؤولي الوزارة ودرجة حساسيتهم للرقابة الداخلية؛ ويجب تحسينه⁸ بمسائل النزاهة والأخلاق، التي يجب التحلي بها من طرف جميع أعوان الإدارات الموريتانية. يتأكد المسؤولون من إزالة/تجنب المواقف التي قد تدفع الوكلاء إلى ارتكاب أعمال مخالفة لقواعد القانون والأخلاق، وفي حالة انتهاك هذه القواعد، اتخاذ العقوبات المنصوص عليها ضد الوكلاء المعنيين.

2.1.4. هيئة للتحكيم وقيادة التسيير في الوزارة

تهدف هذه الهيئة إلى الإشراف والتحكيم على مستوى تسيير ميزانية الوزارة ككل، وذلك بربط الصلة بتسخيرها التشغيلي، بدءاً من برامجها وحتى تنفيذ القرارات. يقتصر الإشراف والتحكيم على المجال الذي يغطيه ردم دون التدخل في صلاحيات الإدارة الفعلية للمتدخلين الآخرين على النحو المحدد في اللوائح المعمول بها. ويشمل ذلك الأمين العام، والمدير الإداري والمالي، ومسؤول ردم، ومسؤولي البرامج، وكذلك، عند الاقتضاء، المراقبين الماليين الوزاريين ومحاسبى الدفع المختصين. ويقتصر تدخل المراقبين الماليين ومحاسبى الدفع في هذه الحالة على الدعم الذي يقدمونه لضمان استدامة البرمجة الأولية والمشورة التي يقدمونها لتعزيز جودة محاسبة الميزانية.

تقوم الهيئة كذلك بتقييم الاستدامة الميزانية لتسخير الوزارة، من خلال فحص ومتابعة برمجة الميزانية وتحييئتها ومشاريع التعهد عالية المخاطر، وهي تساهم في تنفيذ ومراقبة عمليات الميزانية وبالتالي تشارك في نظام ردم.

3.1.4. تنظيم مناسب

يجب على المنظمة توفير الإطار الذي يتم من خلاله تخطيط الأنشطة الالزمة لتحقيق الأهداف وتنفيذها ومراقبتها والتحكم فيها.



٤.١.٤. مسؤوليات وصلاحيات محددة بوضوح

يجب أن تكون المسؤوليات والصلاحيات الممنوحة للأشخاص منتظمة وذات طابع رسمي ويتم توصيلها عن طريق تفويض السلطة أو التوقيع، ووصف المهام أو الوظائف والمخططات التنظيمية الهرمية والوظيفية.

٤.١.٥. إجراءات محددة ومنتشرة

يجب أن تحدد الإجراءات وأساليب التشغيل كيفية تنفيذ الإجراء أو العملية ونشرها على مستوى جميع الوكالء المعنيين.

٤.٢. كفاءات معبأة

يجب أن يتاح تسيير الموارد البشرية توظيف وتحويل الأشخاص ذوي المعرفة والمهارات الالزمة للقيام بمسؤولياتهم وتحقيق الأهداف المحددة لهم. يجب توفير مجموعة من الدورات التدريبية المناسبة من أجل رفع مستوى الوكالء المشاركين في تسيير الميزانية أو الحفاظ عليه، وبشكل خاص في المكونة الخاصة برمد.

٤.٣. تقييم المخاطر

الخطر هو، بحكم تعريفه، التهديد المتمثل في أن حدثاً أو فعلاً ما قد يؤثر أو يضر بقدرة الكيان العام على تحقيق أهدافه. ويجب على الوزارات أن تضع أساليب لحصر وتحليل وإدارة المخاطر التي قد تواجهها والتي من شأنها أن تعيق تحقيق أهدافها.

٤.١.٢. تحديد ونشر الأهداف الميزانية

يجب أن تظهر العناصر الأساسية لاستراتيجية الوزارة في إطار الإنفاق الوزارية متوسطة المدى ويجب توزيعها على المصالح حتى يتمكن الوكالء من فهم المحاور الرئيسية.

٤.٢.٢. تحديد المخاطر الميزانية الرئيسية

بشكل عام، تضع الوزارة آليات تمكنها من تحديد المخاطر الرئيسية الخارجية والداخلية التي من المحتمل أن يكون لها تأثير على تحقيق كل هدف من الأهداف المحددة للأنشطة.

يعتمد ردم على تحليل مخاطر الميزانية الذي يتمثل في:

- تحديد العمليات التي لها تأثير أو على صلة بتسخير الميزانية والمصادقة عليها؛
- تحديد وتحليل وتقييم المخاطر المحتملة (تقدير احتمالات حدوثها وتأثيراتها).
- ترتيب المخاطر؛

- حصر وتقييم الأنظمة الحالية التي تهدف إلى السيطرة على أهم المخاطر وتقييم درجة الأهمية المتبقية للمخاطر مع مراعاة تنفيذ هذه الأنظمة (إن وجدت من حيث التأثير واحتمالية حدوثها).



تعطي هذه الخطوات رؤية أولية لدرجة السيطرة على مخاطر الميزانية كما تسمح بتحديد المناطق التي يغيب فيها ردم وتلك التي يفشل فيها.

3.2.4 إدارة التغيير

يجب على الوزارة تفيذ آليات لتحديد، أو حتى توقع، الواقع أو الأنشطة التي لها تأثير على تحقيق أهداف ميزانيتها.

3.4. أنشطة الرقابة

تعتبر أنشطة الرقابة تلك المتعلقة بتطبيق القواعد والإجراءات، والتي تشكل الإطار العملي للتنفيذ، والتي تهدف إلى ضمان تنفيذ التوجيهات الصادرة عن المسؤولين بهدف السيطرة على المخاطر.

3.4.1. تطبيق القواعد والإجراءات

يعتبر المسؤولون المختصون مسؤولين، كل فيما يخصه، عن القواعد والإجراءات وتطبيقاتها في مصالحهم. كما يتاكدون من أنها تتماشى مع أنشطة المصالح، لا سيما فيما يتعلق بالتغيرات في سياق الميزانية التي يجب أن يتبعها نظام المراقبة في الوزارة فهمها وتوقعها.

3.4.2. التكيف المستمر لجهود الرقابة مع المخاطر والتحديات

تهدف الرقابة التشغيلية، من خلال أنشطة الرقابة، إلى ضمان التفعيلية المناسبة للمخاطر التي لا تكون بيئة الرقابة كافية لتفعيلها. ويطلب الأمر استخدام الموارد البشرية، عندما يتخذ نشاط الرقابة شكلاً يدوياً (أو فكرياً)، أو تطوير نظام معلومات، عندما تكون الرقابة تلقائية.

ولذلك فمن الضروري البحث عن أفضل قدر ممكن من المواءمة بين نظام الرقابة الداخلية والمخاطر والقضايا المرتبطة بها (على سبيل المثال: تحويل الرقابة اليدوية إلى رقابة آلية - إذا كانت مسألة المخاطر تبرر ذلك - وتقديم البيئة الرقابية عندما يكون ذلك يؤدي في الوقت نفسه إلى إلغاء أنشطة الرقابة التشغيلية).

4.4. المعلومات والاتصال

يجب أن تتيح أنظمة المعلومات (تحضير، رشاد، رقم، وما إلى ذلك) والاتصال تحديد المعلومات وتسجيلها وتبادلها بشكل وضمن إطار زمني يسمح للمسؤولين وأي شخص آخر معني بممارسة مسؤولياته.

يجب تحديد الإجراءات لضمان جودة إدارة ومحفوبي نظم المعلومات وكذلك توصيل المعلومات. ويجب تطبيق هذه الإجراءات واختبارها وتحديثها في حالة حدوث تغييرات في البيئة والتنظيم وأنظمة المعلومات واحتياجات المستخدمين.

٤.٤.١. جودة وتوفر المعلومات ونظم المعلومات

تلعب أنظمة المعلومات المتعلقة بالميزانية والمعلومات المالية دوراً رئيسياً في تنفيذ استراتيجية الوزارة وردم الخاص بها. وينعكس تأثير التغييرات في استراتيجية الوزارة على إدارة نظم المعلومات، من خلال مكون نظم المعلومات في الخطط الاستراتيجية.

تصف الإجراءات كيفية تنظيم عمليات إدارة نظم المعلومات في إطار حكمتها. كما أنها تقوم بتوزيع المسؤوليات (التعريف، التنفيذ، المعلومات، الاختبار، الموافقة على التغييرات التي تم إجراؤها، الاستخدام، الولوج)، لا سيما فيما يتعلق بما يلي:

- إدارة نظم المعلومات.
- التطبيقات التي تتكون منها؛
- المعاملات التي يتم تنفيذها؛
- بيانات نظم المعلومات.

٤.٤.٢. أمن المعلومات ونظم المعلومات

يجب أن يكون الوصول إلى التطبيقات والبيانات آمناً. يجب تحديد بروتوكولات الأمان، والتي تتعلق بشكل خاص بإدارة التراخيص والوصول إلى أنظمة المعلومات.

ويجب تنظيم الأمان المادي للبني التحتية لتقنيات المعلومات. ويجب أن يتناسب مستوى هذا الأمان مع طبيعة نشاط الجهة ومواردها (البشرية والمادية).

ينبغي إجراء عمليات تدقيق أمن تقنيات المعلومات على فترات منتظمة وإبلاغ نتائجها إلى هيئات الحكومة المسؤولة عن الأنظمة التي يتم تدقيقها.

٣.٤.٤. الاتصال

١. الاتصال الداخلي

يجب أن توفر أنظمة المعلومات البيانات للوكلاء المعنيين بما يسمح لهم بممارسة مسؤولياتهم. يجب وضع إجراءات الاتصال التي تصف على وجه الخصوص أهداف وتنظيم ومسؤوليات مختلف الفاعلين فيما يتعلق بتبادل المعلومات. ويتم تحديثها بانتظام لتأخذ في الاعتبار التطورات المختلفة (التنظيمية، والمحظوظ الإعلامي، والتكنولوجي، وما إلى ذلك).



2.3.4.4. الاتصال الخارجي

يجب أن يكون الاتصال مناسباً ليس فقط داخل الوزارة، ولكن أيضاً مع الوسط الخارجي (المديرية العامة للميزانية، محكمة الحسابات، البرلمان، إلخ) وأن يستجيب للاحتجاجات المعبّر عنها.

5.4. إدارة نظام ردم

يجب أن تعتمد إدارة ردم على تنظيم واضح لنظامه وتقييمه.

1.5.4. العناصر العامة لتنظيم ردم

يجب أن تتم إدارة وتنظيم ردم من قبل الأمين العام للوزارة الذي يجب عليه التأكيد من:

- جمع المعلومات المتعلقة بالميزانية والمحاسبة وتلخيصها؛

- تنفيذ قواعد إدارة الميزانية والمحاسبة (الميزانية) والتتأكد من مراعاتها بشكل صحيح في أنظمة المعلومات الخاصة بوزارته؛

- المصادقة على البرمجة التي يقوم بها مسؤولو البرامج ومتابعة تنفيذها؛

- إعداد وثائق التوزيع الأولى للاعتمادات والعدد الإجمالي لموظفي الوزارة، بالتنسيق مع مديرى البرامج؛

- صياغة المقترنات للوزير واتخاذ الإجراءات الالزمة، عند الاقتضاء، في ضوء سقف النفقات والتراخيص؛

- تنسيق إعداد المشاريع وتقدير الأداء السنوية للوزارة المقررة في القانون النظمي المتعلق بقوانين المالية؛

- بالتنسيق مع مديرى البرامج، إرسال المعلومات المتعلقة ببطاق ميزانيات البرامج التشغيلية والوحدات التشغيلية إلى الوزير المكلف بالمالية؛

- تنفيذ أنظمة ردم.

يجب أن يتم دمج ردم في إدارة وتنفيذ أي نشاط. يمارسه الجميع وتدعمه الإدارة. وهو متاح على كل مستوى من مستويات الكيان حسب منطق التفويض. كل مستوى مسؤول عن ردم الخاص به ويقدم تقاريره إلى رؤسائه

المباشرين.

يجب أن يستند ردم إلى قاعدة من الضوابط الدائمة والدورية في إطار منظمة يتم فيها تحديد صلاحيات ومسؤوليات الفاعلين والهيئات التي تضمن إدارتها بشكل واضح.

2.5.4. متابعة نظام الرقابة الداخلية

يجب أن يتتطور نظام الرقابة الداخلية من خلال التطبيقات المتعاقبة والمراجعات الدورية.



ومن ثم، يجب تحديث خريطة المخاطر سنويًا على الأقل مما يؤدي إلى مراجعة خطة العمل وتنقية النظام وفقاً لنتائج تقييمه، والتي تقوم بها على وجه الخصوص بعثات اللجنة الوزارية للتدقيق الداخلي المنصوص عليها في المادة 240 من المرسوم المتعلق بالنظام العام لتسهيل الميزانية والمحاسبة العمومية.

في إطار المتابعة، من المهم التأكد من أن المسؤولين:

- ينفذون التوصيات الصادرة عن مدققي الحسابات.

- يصححون أوجه الفصور التي حددتها مختلف نظم التقييم القائمة، في إطار زمني معقول؛

- يردون بشكل مناسب على التقارير والتوصيات الصادرة عن محكمة الحسابات والجهات الرقابية المختلفة.

3.5.4. تقييم نظام ردم

يجب مراقبة أنظمة الرقابة الداخلية نفسها حتى يمكن تقييم فعاليتها وأدائها مع مرور الوقت. وللقيام بذلك، يجب وضع نظام إدارة دائم قائم على نظام إعداد التقارير ويجب إجراء تقييمات دورية.

4.4. تنظيم تقارير ردم

يتبعن وضع تقارير ردم، المعتمدة على لوحات المعلومات والمؤشرات، والتي تسمح بالتحقق من ظروف تشغيل نظام الرقابة الداخلية وتقييم فعاليته، موضع التنفيذ.

يجب أن يتم إنتاج البيانات اللازمة لتحديث لوحات المعلومات والمؤشرات، وفقاً لجدول زمنية محددة مسبقاً، بواسطة أنظمة المعلومات وإتاحتها لجميع الأطراف المعنية بإعداد التقارير.

يجب أن يسلط نظام إعداد التقارير الضوء على وجه الخصوص على إخفاقات ردم ويتيح تقديم التقارير إلى هيئات الحكومة فيما يتعلق بالإجراءات التصحيحية التي تم تنفيذها.

5.5.4. القيام بتقييمات عرضية لنظام الرقابة الداخلية

يجب إجراء تقييمات منتظمة لردم، فهي تساهم في عملية التحسين المستمر للنظام.

ويختلف مدى وتكرار تقييمات ردم حسب نطاق المخاطر وأهمية معالجتها بالنسبة للوزارة والضوابط المرتبطة بها.

يعد التدقيق الداخلي والخارجي عنصراً أساسياً في السيطرة على مخاطر الميزانية. وهو مكمل لنظام ردم، ويتميز بدوريته والفاعلين فيه ومجالات تدخله وعواقبه. يقوم بتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية ويقدم كافة التوصيات لتحسينه في المجال الذي تغطيه مهامه.

يمكن القيام بمهام التدقيق التي تبرمجها لجنة التدقيق الوزارية بالاشتراك مع مدققين موضوعين تحت إشراف الوزير المكلف بالمالية طبقاً للمادة 240 من المرسوم المتعلق بالنظام العام لتسهيل الميزانية والمحاسبة العمومية.

6.5.4. استخدام تقييمات ردم

تسمح نتائج تقييمات ردم للوزارة وجميع وكلائها إما بتعزيز أهمية النظام القائم وتشغيله، أو مشاركة فرص التحسين، أو تحديد أوجه الفصور في النظام.



يجب تحليل كل فشل يتم اكتشافه في نظام ردم من أجل تقييم احتمالية حدوثه وتأثيره. وإذا اعتبر أنه يمثل خطراً كبيراً على الوزارة، فيجب اقتراح إجراءات للسيطرة عليه في أسرع وقت ممكن. ويتم بعد ذلك دمج هذه العناصر في تحديث خطة عمل الوزارة، وبالتالي تخضع للمتابعة.

5. الفاعلون في نظام ردم

1.5 الفاعلون في نظام ردم على مستوى الوزارة

تعتمد إدارة المخاطر على عمل كل من الوكلاء المعنيين. وبالتالي، فإن جودة ومصداقية المعلومات الواردة في قوائم محاسبة الميزانية تتوقف على دقة كل قيد وبالتالي تعتمد على كل من الوكلاء الذين يساهمون في ذلك. وبالتالي، يجب أن يكون الوكلاء قادرين على الإبلاغ عن المخالفات المحتملة وفقاً لإجراء يضمن عدم الكشف عن هويتهم.

1.1.5 مسؤول سياسة ردم

يقوم الأمين العام بإدارة كافة إجراءات الرقابة الداخلية للوزارة بالإضافة إلى نشرها كما يقوم بتحديد وتنفيذ ومتابعة إجراءات ردم.

وعلى هذا النحو، فإنه يضمن:

- الدعم المنهجي للمسيرين.
- متابعة مؤشرات جودة محاسبة الميزانية واستدامة الميزانية؛
- تنظيم إجراءات إعداد التقارير الخاصة بردم؛
- إنعاش وتكوين المعنيين بردم؛
- تحسين الفاعلين المعنيين حول أهداف ردم.

2.1.5 مسؤول ردم على جميع المستويات في الإدارة المركزية والمصالح الجموية

يتعلق ردم بكل من يزاول نشاطاته تأثير على جودة الميزانية، لا سيما من خلال القيام بالبرمجة الميزانية ومتابعة التنفيذ أو اتخاذ القرارات الملزمة للدولة.

وبالتالي، يقوم المسؤولون على جميع المستويات في الإدارة المركزية والمصالح الجموية بتحديد وتنفيذ ومعايشة ردم داخل كياناتهم لأنشطتهم التي يزاولونها وتلك التي يفوضونها.

كما أنهم يوضحون الأهداف التشغيلية لجودة محاسبة الميزانية واستدامة الميزانية، والوسائل ذات الصلة، والمنظمات والأساليب والإجراءات، وأنظمة المعلومات والاتصال، والأعمال الاستشارافية القادرة على التحكم في المخاطر المحددة. إنهم يساهمون في تقرير تقييم ردم الخاص بالوزارة.



2.5. اللجنة الوزارية للتدقيق الداخلي

يتم تحديد برمجة عمليات تدقيق الميزانية والمحاسبة في كل وزارة/مؤسسة من قبل لجنة التدقيق الداخلي الوزارية طبقاً للمادة 240 من المرسوم المتعلق بالنظام العام لتسخير الميزانية والمحاسبة العمومية.

تقوم هذه اللجنة بالتأكد من جودة نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، ويمكنها الاستماع إلى المسؤولين عن التوجيهات والسياسات الرامية إلى إدارة تعرض الوزارة للمخاطر، وكذلك عن التدابير المتتخذة لإدارة ومراقبة هذا التعرض. يتم تحديد عمليات تدقيق الميزانية بناءً على خريطة مخاطر الميزانية.

تقوم لجنة التدقيق الداخلي الوزارية بإعداد الإطار المرجعي لردم مع مراعاة الإطار المرجعي للرقابة الداخلية المحاسبية. وهي توأكب الوزارات التي ترغب في القيام بوضع ردم موضع التنفيذ. تقوم اللجنة كذلك بإعداد الطريقة التي سيتم استخدامها في بعثات تقييم ردم التي تجريها في الوزارات. إنها على دراية بجميع أنظمة ردم الخاصة بالوزارات بهدف استخلاص النتائج من حيث التحكم في مخاطر الميزانية وتحسين الأدوات والأساليب المتاحة للوزارات.

عند الضرورة، يمكن للجنة التدقيق الداخلي الاتصال بالمفتشية العامة للدولة ومحكمة الحسابات والمفتشية العامة المالية.

3.5. الوزير المكلف بالمالية

يحدد الوزير المكلف بالمالية الإطار المرجعي المشترك بين الوزارات للرقابة الداخلية على الميزانية والمحاسبة ويضمن تنفيذه طبقاً للمادة 239 من المرسوم المتعلق بالنظام العام لتسخير الميزانية والمحاسبة العمومية.

